



جمهورية السودان

بيان

معالي الأستاذة/ سامية احمد محمد

وزير الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

أمام

الدورة ٥٢ للجنة وضع المرأة

نيويورك - فبراير ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الرئيسة ،،

يود وفد بلادي أن يتقدم بالتهنئة لكم ولأعضاء المكتب الموقر على رئاسة أعمال الدورة مع أمنياتنا الصادقة بأن تكلل اجتماعات هذه الدورة بالنجاح المأمول الذي يسهم في تحقيق الأهداف المرجوة، ونؤكد دعمنا ومساندتنا لكم ونثق في أن تثمر أعمال الدورة في مزيد من الإنجازات لتعزيز دور المرأة وتمكينها والارتقاء بأوضاعها في كافة المجالات.

كما أتوجه بالشكر إلى مستشارة الأمين العام لشؤون النوع وشعبة النهوض بالمرأة من أجل تحسين أوضاع المرأة.

السيدة الرئيسة ،،

إن السودان ينطلق من إرث ثقافي ومبادئ قيمية تؤكد على الإنصاف والعدالة بين الجنسين وتكرم المرأة وتؤمن بأهمية دورها كركيزة أساسية في نهضة وبناء المجتمع، وقد نالت المرأة حق الترشيح والتصويت منذ ستينيات القرن الماضي وتبلغ مشاركتها في البرلمان الحالي ١٨% وتتطلع إستراتيجية تمكين المرأة للوصول إلى نسبة ٢٥% ، كما تؤكد حقها في الأجر المتساوي للعمل المتساوي منذ سبعينيات القرن الماضي ونالت التساوي في سن المعاش مع الرجل ومن ثم تواصلت مسيرتها وكسبها ومشاركتها في مناحي الحياة

العامّة، وأصبحت الفجوة في التعليم العالي لصالح النساء وتم ردم الفجوة في التعليم الثانوي، وتركز معظم كسبها وإنجازها في العقدين الأخيرين، حيث تضاعفت مشاركتها في النشاط الاقتصادي إلى ٣٠%، وتقلدت مناصب عليا في الخدمة المدنية والسلك الدبلوماسي ووصلت رتبة اللواء في القوات المسلحة والشرطة والأمن وبلغ عدد القاضيات ٧٩ قاضية. وكفل الدستور الانتقالي أسس تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين كافة الفئات والجهات وبين النساء والرجال مما يحقق بناء الأمة الآمنة المستقرة.

السيدة الرئيسة،،،

استناداً على كسب المرأة واسترشاداً بما أرسته مؤتمرات الأمم المتحدة في شأنها، أجازت الدولة مشروع السياسة القومية لتمكين المرأة في مارس ٢٠٠٧م وقد ركزت السياسة على ست محاور أساسية تشكل الأولويات والتحديات في مسيرة المرأة السودانية والتي تتمثل في قضايا الصحة والبيئة والتعليم والتمكين الاقتصادي والمشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار وفض النزاعات وترسيخ السلام فضلاً عن صون حقوقها.

السيدة الرئيسة،،،

تم اعتماد ميزانيات مخصصة لكفالة الإنصاف والعدالة من الإنفاق العام، واتخذت الدولة العديد من التدخلات والإجراءات وذلك بوضع استراتيجيات قومية وسياسات اقتصادية واجتماعية تعطي أولوية للحد من الفقر وقد تم إعداد البرامج والمشاريع الصغيرة المدرة للدخل واستقطاب الموارد لدعم برامج ومشروعات المرأة الريفية والحضرية ومن جملة تلك الإجراءات تسهيل المعاملات المصرفية للنساء في إطار الدعم المخصص لتلك المشاريع عبر مؤسسات التمويل الوطنية ومشروعات محافظة المرأة ومحافظة الخريج، كما تبنى البنك المركزي سياسة التمويل الأصغر وأنشأ وحدة مختصة لذلك.

وشهد السودان إنشاء العديد من الأطر والهيكل وكيانات خاصة لسيدات الأعمال وصاحبات المهن، ورغم ما تحقق من إنجازات إلا أن هنالك مازالت

الصعوبات في فرص وصول المرأة إلى الأسواق والحصول على الموارد الإنتاجية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

السيدة الرئيسة ،،،

يجابه السودان تحدياً واضحاً في ترسيخ دعائم السلام والاستقرار بعد توقيع اتفاقيات السلام. وقد أثبتت تجاربنا الدور الفاعل للمرأة في عمليات التفاوض والوصول للسلام والشكر لشركائنا في التنمية والمانحين الذين هيئوا لمشاركة المرأة في مؤتمر أوصلو.

السيدة الرئيسة ،،،

إن العنف ضد المرأة في بلادي يكاد يكون معدوماً إلا حالات فردية يردعها القانون ويرفضها المجتمع وقد برزت إفرازات سلبية في المناطق المتأثرة بالنزاعات وتم رصد بعض الانتهاكات في حق النساء والأطفال من قبل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خاصة في جنوب البلاد.

السيدة الرئيسة ،،،

إن رواج تهريب الأطفال والاتجار بهم يعد وصمة في جبين البشرية وتراجعاً في القيم الإنسانية وعودة لتجارة الرقيق في إفريقيا ويتطلب ذلك مراجعة وإعادة هيكلة العمل الإنساني والدولي.

السيدة الرئيسة ،،،

لقد ظلت لجنة وضع المرأة وهيئات الأمم المتحدة المختلفة ترصد وتتابع أوضاع المرأة الفلسطينية منذ إجازة خطة نيروبي التطلعية وما زال الحصار يزداد وطأة على المرأة والطفل مما يستوجب تجاوز مرحلة الرصد والمتابعة إلى فعل إيجابي لحماية المرأة والطفل الفلسطيني.

السيدة الرئيسة ،،،

تحققت إنجازات هامة إلا إنه لا تزال هنالك تحديات في مجالات الحد من الفقر وصحة الأمومة والطفولة وتحقيق أهداف الألفية التنموية وذلك يتجاوز

قدراتنا الوطنية بما يتطلب المزيد من العمل والجهد والتعاون مع المجتمع الدولي.

إن وفد بلادي على قناعة تامة بأن الشراكة من أجل التنمية لا تكفي وحدها دون بيئة دولية مؤاتية كما إن حقوق الإنسان لا تتجزأ فلا يمكن الدعوة إلى حقوق الأفراد نساء ورجال ومهاجرين دون حقوق الشعوب في التنمية والتحكم في مواردها ومن هنا نأمل أن تفي الدول المانحة بالتزاماتها عن طريق تقديم النسبة المتفق عليها للمساعدات الإنسانية الرسمية حيث مازالت تدفقات المعونة من الدول المانحة غير مضمونة وغير متسعة ولا تتسم بالفعالية بما يستوجب الالتزام بالتوافق الدولي في مونترالي ومبادئ إعلان باريس في تنفيذ المعونة الدولية.

السيدة الرئيسة ،،،

إن وفد بلادي يدرك تماماً مسؤوليتنا المشتركة في الحفاظ على كوكبنا ودور المرأة كعنصر أساسي في التصدي للتغيرات المناخية وقد أسهمنا في ترقية أوضاع النساء في القطاع الهامشي والحد من التلوث البيئي بتقليل الاعتماد على الفحم والكتلة الحية في أواسطهن ونتطلع لتعاون دولي في إنتاج التقانات الصديقة للبيئة وتيسير امتلاكها للمرأة الفقيرة.

وختاماً نتطلع جميعاً إلى بذل المزيد من الجهود بما يسهم بميلاد عهد جديد يسود فيه السلام والأمن والإنصاف والعدالة سائر دول العالم.

وشكراً السيد الرئيسة ،،،